نقص الموازنة المالية المخصصة لوزارة العمل

يساهم في تعطيل دور الوزارة في ممارسة الرقابة على الخروقات والتجاوزات بحق العمال

رام الله / كتب منتصر حمدان

أجمعت العديد من الشخصيات الرسمية والأهلية على أن عدم فاعلية السلطة التنفيذية والمحاكم في متابعة ومعالجة قضايا العمال المرفوعة للمحاكم، يفتح الباب أمام ازدياد التجاوزات والانتهاكات لحقوق العمال الفلسطينيين، إضافة إلى إهمال قانون العمل الفلسطيني والالتفاف على نصوصه من قبل أصحاب العمل.

وبينما أكد العديد من الشخصيات القانونية والنقابية أن نقص الموازنة المالية المخصصة لوزارة العمل الفلسطينية، يساهم في تعطيل دور الوزارة في ممارسة الرقابة على الخروقات والتجاوزات بحق العمال الفلسطينيين، وإضعاف قدرتها على تطبيق قانون العمل الفلسطيني الذي اقره المجلس التشريعي الفلسطيني، فإن قطاع العمال الذي يقدر عدده بنحو ٧٥٠ ألف عامل يصبح واقعاً تحت ضغط مركب.

نقص الموازنة يلحق الظلم بالتدريب المهني

من جانبه أكد وزير العمل الفلسطيني د.غسان الخطيب أن موضوع تطبيق قانون العمل الفلسطيني أو ممارسة الرقابة على التجاوزات والانتهاكات التي تقع بحق العمال، غير مرتبط بنقص الموازنة المخصصة لوزارة العمل، بل مرتبط بشكل مباشر بضعف قدرة السلطة التنفيذية في فرض هيبة القانون، مؤكدا أن عدد الموظفين العاملين في دوائر الرقابة والتفتيش لدى الوزارة كاف لمتابعة الرقابة والتفتيش ومتابعة الانتهاكات التي تقع بحق العمال، لكن في ظل حالة الضعف في المحاكم وغياب دور جهاز الشرطة عن متابعة تلك القضايا نظرا للظروف

اجماع على أن عدم فاعلية السلطة التنفيذية والمحاكم يفتح الباب لازدياد الانتهاكات لحقوقهم

التي يعيشها في ظل استمرار الاحتلال يجعل غالبية أصحاب العمل لا يعيرون تقارير المفتشين أي انتباه ويواصلون تجاوز قانون العمل الفلسطيني.

وأشار الخطيب إلى نقص الموازنة المخصصة لوزارة العمل يساهم في إلحاق الظلم بالتدريب المهني التابع للوزارة خاصة وان تلك الموازنة لا تغطي احتياجات التدريب المهني حتى المصروفات الضرورية لشراء المواد الخام، موضحا أن وزارة العمل لم تتسلم لغاية الآن الصيغة النهائية لموازنتها.

واعتبر عدد من النقابيين بان تخصيص ما قيمته ١٪ من الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية، كموازنة لوزارة العمل يعد نوعاً من »المهزلة« الحقيقية، خاصة وان الحديث يدور عن قطاع واسع ومتعدد الاحتياجات والمتطلبات على حسب تعبيرهم.

ورغم حديث الخطيب عن أهمية زيادة الموازنة المخصصة لوزارة العمل والمتعلقة بالتدريب المهني على وجه التحديد، إلا انه لا يستبعد أن يعاد تخصيص ما قيمته ١٪ من نسبة الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية، لوزارة العمل، مشيرا إلى أن هذه النسبة كانت مقرة في الموازنة السابقة.

ثلثا الموازنة يذهب لتغطية الرواتب

وأوضح الخطيب أن ثلثي الموازنة المخصصة لوزارة العمل الفلسطيني تذهب لتغطية رواتب موظفي الوزارة، في حين أن الثلث المتبقي يخصص لتنفيذ أنشطة أخرى، مشيرا

العمال الفلسطينيون تحت ضغط مركب، غياب تطبيق القانون، واستمرار الانتهاكات لحقوقهم وضعف الجهات المدافعة عن حقوقهم

إلى أن غالبية المشاريع والنشاطات والخدمات تتم تغطيتها من مشاريع ممولة من الخارج.

وقال الخطيب« إن هذا ينطبق على العديد من الوزارات والمؤسسات الرسمية، خاصة في ظل حالة التقشف المعلنة من قبل السلطة الوطنية» وتابع الخطيب لكن نحن نعتبر أنفسنا مظلومين فيما يتعلق بالتدريب المهني على وجه التحديد لان الموازنة لا تغطي الاحتياجات الضرورية لهذا القطاع المهم والحيوي في عملنا.

العاروري: الموازنة « مهزلة حقيقية»

ويرى النقابي محمد العاروري منسق الوحدة القانونية في الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين أن تخصيص ما نسبته ١٪ من موازنة السلطة الوطنية، لوزارة العمل هو «مهزلة حقيقية» ويجعل الوزارة غير قادرة على القيام بدورها الفاعل في متابعة احتياجات قطاع العمال، مشددا على أهمية توفير الدعم الكافي للوزارة حتى تكون قادرة على أداء مهامها من حيث المتابعة والرقابة للانتهاكات لحقوق العمال.

كما يؤكد العاروري أن غياب دور المحاكم في معالجة قضايا العمال يمثل إحدى الإشكاليات الرئيسية أمام حصول العمال على حقوقهم، وتنمية وعيهم بدور جهاز القضاء وضرورة اللجوء إليه.

ويتفق محمود زيادة منسق دائرة التنظيم النقابي في مركز الديمقراطية وحقوق العاملين مع العاروري بشأن أهمية زيادة الموازنة المخصصة لوزارة العمل والتي ستقود بصورة أو بأخرى في تفعيل عمل الرقابة والتفتيش للطواقم العاملة في الوزارة إضافة إلى تطبيق قانون العمل الفلسطيني.

وحسب العديد من العمال الذين فضلوا عدم ذكر أماكن عملهم تحسبا من اتخاذ أصحاب العمل إجراءات تعسفية بحقهم فان أصحاب العديد من المنشآت وجدوا في الظروف الراهنة وارتفاع نسبة البطالة في المجتمع الفلسطيني فرصة لهم لإنهاء خدمات العديد من الموظفين لديهم خاصة أصحاب سنوات الخدمة الطويلة، إضافة إلى مساومتهم على أتعابهم وحقوقهم التي يضمنها القانون.

وأشار زيادة إلى أن من بين الإشكاليات الاخرى الرئيسية التي تواجه العمال الفلسطينيين في هذا الظرف هي وجود ثغرات وإشكاليات في تفسير نصوص قانون العمل الفلسطيني من قبل أصحاب العمل الذين يسعون للالتفاف عليها خلافا لما ورد في القانون خاصة فيما يتعلق بالتعويضات التي يجب أن يحصل عليها العمال في حال إنهاء خدماتهم.

وأشار إلى أن هذا الاستغلال يتواصل رغم أن ديوان الفتوى والتشريع أصدر دراسة قانونية بناء على طلب وزارة العمل تؤكد أن احتساب سنوات الخدمة التي سبقت إقرار قانون العمل الفلسطيني يجب أن يتم وفق القانون الجديد، موضحا انه رغم ذلك فان أصحاب العمل يواصلون انتهاكاتهم لحقوق العمال.

ويرى زيادة أن هناك مخاطر من استمرار هذا الوضع تتمثل في فقدان الثقة لدى العمال والجمهور بصفة عامة بدور جهاز القضاء والعدالة، مشيرا إلى أن هناك مبدأ رئيسياً يؤكد أن العدالة المؤجلة هي عدالة مرفوضة.

غياب الاستراتيجية

وفي الوقت الذي انتقد فيه زيادة دور الاتحادات العمالية القائمة والتي اعتبرها لا تمثل الحركة العمالية والعمال، نظرا لافتقارها للشرعية عبر صناديق الانتخابات، مؤكدا عدم وجود استراتيجية لديها للدفاع عن حقوق العمال اتفق العاروري مع الجزء الذي طرحه زيادة فيما يخص غياب الاستراتيجية، إلا انه عارضه فيما يخص قضية التمثيل للحركة العمالية.

وقال العاروري أن هذه القضية شائكة وبحاجة لوقفة موحدة خاصة وان غالبية المؤسسات والاتحادات العمالية لا تعمل وفق إستراتيجية موحدة لمتابعة قضايا العمال، إلا انه أكد أن الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين لديه في هذه الظروف استراتيجية تنسجم مع الظرف الذي يعيشه شعبنا ولديه خطة طوارئ بحيث يتم تقديم مساعدات مالية وعينية للعمال ومتابعة حقوق العمال في المشاريع الإسرائيلية ومناطق السلطة الوطنية إضافة إلى تنفيذ العديد من البرامج التثقيفية للعمال.

ويستند العاروري لإحصائيات جهاز الإحصاء المركزي في تحديد حجم القوى العاملة الفاعلة في الأراضي الفلسطينية ويؤكد أنها تقدر بنحو ٧٥٠ ألف عامل وعاملة، منها ١٢٠ ألف عامل فلسطيني فقدوا عملهم في إسرائيل ومنهم كذلك ١٥٠ ألف عامل فلسطيني كانوا يعملون في مناطق السلطة الوطنية وتحولوا إلى عاطلين عن العمل.

أما على صعيد المؤسسات التي تتولى متابعة قضايا العمال فتتمثل في اتحاد نقابات عمال فلسطين الذي يتكون من ست كتل نقابية ممثلة في اللجنة التنفيذية، ومركز الديمقراطية وحقوق العاملين، وجمعية المرأة العاملة.

وأمام الواقع المرير الذي يعيشه العمال الفلسطينيون الذين تتفشى في أوساطهم البطالة، وتنتهك حقوق العاملين منهم، لن يكون خيار سوى العمل الجاد من اجل تطبيق القانون حتى لا يتحول إلى مجرد وجهة نظر غير قابلة للتطبيق أو الحياة في وقت تضيق الحياة في عيون العمال إلى أضيق ما يكون.

تتمة >> معبر بيت حانون

الألم نتيجة كسر عدد من عظام القفص الصدري لديه. سأل الممرضة ماذا ألم به؟، ومن أتى به إلى هنا؟، وهل سيمكث طويلاً؟، وهل هناك من أخبر ذويه عن حاله هذا؟.

لم يكن أمام الممرضة مفر من الإجابة على أسئلته، حيث أخبرته أنه ليس الوحيد الذي وصل إلى المستشفى بهذه الحالة، بل هناك الكثير ممن هم موجودون داخل الغرف الأخرى، الذين فيهم من حالته أصعب بكثير من حالته هذه، وفيهم أيضاً من هو أقل خطورة، وسيغادر المستشفى في وقت قريب.

هذه هي حال العامل محمود اللهواني، وآلاف العمال الآخرين، الذين يضطرون يومياً إلى ركوب الصعاب، من أجل توفير لقمة عيش لهم ولأسرهم، ليست مغموسة بالعرق المتصبب من جبينهم فقط، بل وبالدم النازف من شرايين أجسامهم، التي أعياها الانتظار الطويل على الحواجز، والمعابر، دون أن يجدوا من يمد لهم يد العون والمساعدة، ليخلصهم من هذا العذاب الذي طال وصُعبَ تحمله.

تتمة >> تآكل اقتصادي في قطاع الغزل

إغلاق العديد من المشاغل أبوابها، وتقليص عدد عمالها». مؤكدا أنها«لم تقم باستبدال عمالها مزاجيا أو بحثا عن أيد عاملة أرخص».

أصحاب المشاغل:جهات مسؤولة غير فاعلة

و يزداد وضع قطاع النسيج بالانهيار، في ظل تغيب دور فعلي للوزارات و الجهات الرسمية المعنية، لإنقاذ ما يمكن إنقاذه، كنوع من المقاومة السلمية أمام ما تقوم به إسرائيل من تدمير للبنية التحتية الفلسطينية في كافة القطاعات.

و علق عامر شاهين على دور النقابات«أنها لعبت أدوارا محدودة في تمثيل المشاغل أمام الوزارات المعنية، لغياب الطواقم الإدارية والمالية والقانونية القادرة على تحديد احتياجات المشاغل».

و أضاف«أن غياب الخطط الوطنية من قبل الوزارات المعنية في الموضوع، وغياب الكوادر المتخصصة في أمور التسويق و الإدارة، طور الأمور إلى الأسوأ».

و ينتقد أبو أسد ناشط في القضايا العمالية تطاول بعض الجهات المسئولة، على المساعدات المالية المخصصة لعمال الخياطة الفقراء، في ظل غياب أجهزة رقابية، ما خلق حالة من التسيب و الفوضى الإدارية بين صفوف العمال و أصحاب العمل.

أما حسونة، فاعتبر أن العديد من القضايا العمالية العالقة، هي قضايا استثنائية، و ليست مؤشرا حقيقيا على الواقع، كما أكد أن بعض الامتيازات تم تقديمها للعاملات، مثل التدريب المهني و تأمين المواصلات.